

ألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها عند الإمام ابن المواق المراكشي (642هـ)

دراسة تحليلية تطبيقية من خلال كتابه بغية النقاد

عبدالإله بومهدي

طالب بسلوك الدكتوراه الدراسات الإسلامية وقضايا المجتمع المعاصر

جامعة محمد الخامس بالرباط

تحت إشراف الدكتورة: فدوى بنكيران

المملكة المغربية

ملخص المقال

تناول هذا المقال ألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها عند الإمام ابن المواق المراكشي (ت 642هـ)، من خلال كتابه «بغية النقاد» النقلة فيما أحل به كتاب البيان وأغفله»، وذلك قصد الوقوف على جانب من منهجه في نقد الرواة وتمييز مراتبهم، والكشف عن الدلالات النقدية التي تحملها العبارات التي وظفها في تقويم الرواة والمرويات.

وقد جاء البحث في مبحثين رئيسيين؛ خصص المبحث الأول للتعريف بالإمام ابن المواق المراكشي وكتاب «بغية النقاد»، من خلال التعريف به، وبيان مكانته العلمية وصلته بعلم الحديث ونقد الرواية، ثم التعريف بالكتاب من حيث موضوعه ومنهجه وقيمه العلمية، باعتباره مصدراً مهماً للكشف عن ممارسة ابن المواق النقدية.

أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة ألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها عند ابن المواق، وذلك باستقراء نماذج من عباراته وتصنيفها بحسب دلالاتها، ثم تحليلها في سياقها التطبيقية. فتم الوقوف على ألفاظ التعديل وما تفيد من مراتب في توثيق الرواة، وعلى ألفاظ التجريح وما تتضمنه من درجات متفاوتة، من الألفاظ المتعلقة بالضبط والحفظ، مثل: «سوء الحفظ» و«ليس مشهوراً بالحفظ والتثبت»، إلى الألفاظ الدالة على الضعف والجهالة، مثل: «مشهور بالضعف» و«معروف بضعف الحديث» و«الغاية من الجهالة» و«لا أعلم من وثقه»، ثم الألفاظ الأشد جرحاً، مثل: «متروك» و«متروك الحديث» و«متفق على ضعفه ونكارة حديثه»، مع بيان الفروق الدلالية والمنهجية بينها. واعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، باستقراء عبارات ابن المواق من كتابه، وتصنيفها، وتحليل مدلولاتها في ضوء سياقها، مع الاستفادة من اصطلاحات أئمة الجرح والتعديل في فهم مراتبها، دون الاكتفاء بمجرد شرح الألفاظ شرحاً نظرياً. وتوصل البحث إلى أن ابن المواق يتميز في ممارسته النقدية بتنوع ألفاظ الجرح والتعديل ودقة اختيارها، ومراعاة تفاوت مراتب الرواة، كما يظهر حرصه على عدم التسوية بين مراتب الضعف؛ فيميز بين ضعف الحفظ، والجهالة، والضعف المشهور، والترك، وغير ذلك من مراتب النقد. كما تكشف عباراته عن احتياط في إطلاق الأحكام النقدية، واعتماد على أقوال النقاد، وربط بين حال الراوي وحال مروياته.

وبذلك يمثل كتاب «بغية النقاد» مادة مهمة لدراسة المنهج النقدي الحديثي عند ابن المواق، وإبراز إسهامه في المدرسة الحديثية المغربية في القرن السابع الهجري.

الكلمات المفتاحية: ابن المواق المراكشي؛ بغية النقاد؛ الجرح والتعديل؛ ألفاظ الجرح؛ ألفاظ التعديل؛ نقد الرواة؛ النقد الحديثي؛ مناهج المحدثين.

مقدمة:

يُعدُّ علم الجرح والتعديل من أجلِّ علوم الحديث وأدقِّها؛ إذ به يُعرف حال رواة الأخبار، وتُميز مراتبهم في القبول والرد، ويُتوصل من خلال ذلك إلى تقويم المرويات والحكم عليها. وقد اعتنى أئمة الحديث بعناية بالغة بألفاظ الجرح والتعديل، لما تحمله من دلالات دقيقة تكشف عن مراتب الرواة، وتبين أسباب توثيقهم أو تضعيفهم، ولذلك لم تكن عبارات النقاد في هذا الباب سواءً، بل تفاوتت بحسب تفاوت أحوال الرواة ودرجاتهم.

ويبرز الإمام ابن المواق المراكشي (ت 642هـ) ضمن أعلام النقد الحديثي بالمغرب، من خلال ما خلفه من ممارسة نقدية تظهر في كتابه «بغية النقاد النقلة فيما أحل به كتاب البيان وأغفله»، الذي يمثل مادة مهمة للوقوف على طريقته في نقد الأسانيد والرواة، واستحضاره لأقوال أئمة النقد، وتوظيفه لمختلف العبارات الدالة على التعديل والتجريح. ومن هنا تكتسب دراسة ألفاظه النقدية أهمية خاصة؛ لأنها لا تقف عند حدود حصر المصطلحات، وإنما تنجس إلى الكشف عن مدلولاتها وسياقات استعمالها وما تعكسه من دقة في بناء الحكم النقدي.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في الكشف عن خصوصية استعمال ابن المواق لألفاظ الجرح والتعديل، وبيان تفاوتها في الدلالة والمرتبة، وإبراز أثرها في الحكم على الرواة والمرويات، فضلاً عن الإسهام في دراسة جانب من التراث الحديثي المغربي وإبراز مكانته في مسيرة النقد الحديثي.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقاً من الرغبة في إبراز المنهج النقدي لابن المواق من خلال تطبيقاته الفعلية، ولا سيما أن كتاب بغية النقاد يشتمل على نماذج متعددة من أحكامه على الرواة، تتنوع فيها عبارات التوثيق والتضعيف والجهالة، بما يسمح بدراسة هذه الألفاظ في سياقاتها الحقيقية، والوقوف على الفروق التي يراعيها الإمام بينها.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها ابن المواق المراكشي في كتابه «بغية النقاد»، وما مدلولاتها ومراتبها، وما الخصائص المنهجية التي تكشف عنها طريقة توظيفه لهذه الألفاظ في نقد الرواة والمرويات؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة، من أبرزها: ما أهم ألفاظ التعديل التي استعملها ابن المواق؟ وما دلالاتها ومراتبها؟ وما أبرز ألفاظ التجريح عنده؟ وهل راعى في استعمالها تفاوت درجات الرواة؟ وما أثر هذه الألفاظ في أحكامه على المرويات؟

ويهدف البحث إلى استقراء ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن المواق، وتحليل مدلولاتها، وبيان مراتبها، والكشف عن طريقة توظيفها في سياقاتها النقدية، وإبراز أبرز الخصائص المنهجية التي تميز ممارسته النقدية.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع الألفاظ النقدية الواردة في بغية النقاد، وتصنيفها وتحليلها في ضوء سياقاتها، مع الاستفادة من كتب أئمة الجرح والتعديل وكتب مصطلح الحديث في بيان دلالاتها عند الحاجة.

وقد انتظم البحث في مبحثين: تناول المبحث الأول الإمام ابن المواق المراكشي وكتابه «بغية النقاد»، بينما خُصص المبحث الثاني لألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها عند ابن المواق، ثم ذُيل البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بابن المواق وكتابه بغية النقاد النقلة

المطلب الأول: التعريف بابن المواق

أولاً: اسمه ونسبه وولادته:

1: اسمه ونسبه وكنيته: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف، المراكشي، القرطبي، الفاسي، ويكنى بأبي عبد الله المعروف بابن المواق.

2: ولادته: استهل رحمه الله صارخاً بمراكش سنة ثلاث وثمانين وخمس مائة، وفيها نشأ وأخذ العلم.

ثانياً: مكانته ومناصبه:

1: مكانته: حظي ابن المواق بمكانة مرموقة وعالية لعلومه وأخلاقه، وقد أثنى عليه كبار العلماء، فقد قال عنه ابن عبد الملك: "وكان فقيهاً حافظاً محدثاً مقيداً ضابطاً متقناً نبيل الخط بارعه، ناقداً محققاً ذا كرا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم."

2: مناصبه: تولى القضاء في بادئ الأمر من طرف الدولة الموحدية ببلنسية، ثم نُقل إلى قضاء فاس بعدها.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه:

لابن المواق عدد من الشيوخ الأجلاء الذين تتلمذ على أيديهم والذين كانت تُضرب إليهم أبعاد الإبل في عصره، ولو لم يكن له من شيوخه إلا أباه وابن القطان الفاسي لكفاه ذلك منقبة ومفخرة، فكيف إذا أُضيف إليهما غيرهم، حيث كانت مجالسته هؤلاء الأعلام حجر الأساس في أخذ العلم، وبناء شخصيته كأحد علماء عصره البارزين، فكان أول من أخذ عنه العلم:

1: أبوه: أبو بكر بن خلف الأنصاري (599هـ): أخذ عنه اللغة والتفسير والفقه بمسقط رأسه مراكش.

2: أبو الحسن ابن القطان الفاسي (628هـ): درس عليه كتاب بيان الوهم والإيهام، ثم تعقب عليه في كتابه المشهور "بغية النقاد النقلة".

3: أبو الربيع بن سالم الحميري الكلاعي (634هـ): من أهل بالأندلس، كان حافظاً للحديث، مبرزاً في نقده، تآم المعرفة بطرقه، ضابطاً لأحكام أسانيده، ذا كرا لرجاله، صاحب كتاب: أخبار البخاري، توفي سنة أربع وثلاثين وست مائة.

4: أبو العباس أحمد النبائي (637هـ): يُعرب بابن الرومية، وابن العشاب، صاحب اختصار غرائب مالك.

2: تلاميذه :

1: أبو الحسن الرعيني: أبو الحسن الأرعني الرعيني (ت 666هـ): هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن ميمون الرعيني، أبو الحسن الإشبيلي. أخذ عن ابن قطال وابن دحون وابن المواق، وروى عنه ابن عبد الملك. وُلد بإشبيلية سنة 592هـ، وتوفي بمراكش سنة 666هـ .

2: أبو محمد بن مطروح (ت 635هـ):

هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مطروح التجيبي، من أئمة الفقه والأحكام والنوازل، عُرف بالعلم والفضل، وكان عاكفاً على الفقه والشروط، مع عناية بالأدب والشعر. أخذ العلم عن جماعة من أهل الشورى والفتيا، سمع أباه وأبو العطاء بن نذير، وأبو عبد الله ابن نوح، كما أخذ القراءات والعربية والأدب. وتولى القضاء ببليسية، ثم عُزل عنه، وكانت وفاته سنة 635هـ.

3: أبو محمد بن القاسم الحرّاز، عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن محمد بن خلف اللخمي، ويُعرف بالحرّاز، وكان من أهل إشبيلية. وُلد سنة 591هـ بتونس، ونشأ في طلب العلم، وأخذ عن عدد من الشيوخ، منهم عبد الرحمن بن علي الزهري وأبو محمد بن جود الله. وعُرف بعنائه بالعلم والرواية، وروى عنه جماعة من أهل العلم، وتوفي سنة 646هـ.

4: محمد بن عتيق بن علي بن عبد الله المعمرى، يكنى أبا الحسن، وكان من أهل بلنسية. أخذ العلم عن والده، وروى عن ابن المواق، واشتهر بالفقه، وكانت له مشاركة في أصول الفقه والطب، مما يدل على سعة معارفه وتنوع اهتماماته العلمية. وتوفي بإشبيلية سنة 636هـ.

رابعاً: وفاته:

التحق ابن المواق بالرفيق الأعلى بعد سنين حافلة بالعطاء العلمي سنة 642هـ.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه بغية النقاد النقلة

أولاً: عنوان الكتاب ونسبته

تضاربت الأقوال في اسم كتاب ابن المواق، هل هو: "بغية النقاد النقلة فيما أحل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تمّمه ولا أكمله" أم "الماخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال أو الإغفال وما انضاف إليه من تميم أو إكمال" أم "بغية النقاد في أصول الحديث"؟

فمن نسب له العنوان الأول:

1: مُغلطاي (762هـ) فقال: "قال ابن المواق في كتابه المسمى بغية النقاد النقلة: محمد بن الحسين هذا مجهول لا أعلم أحدا ذكره."

2: بدر الدين الزركشي (794هـ) فقد نسب له في كتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح: إذا يقول: "قال ابن المواق في بغية النقاد وإنما يكون الذي ذكره في الثانية منقطعاً بشروط..."

3: ابن الملقن (804هـ) فقد نقل عنه في كتابه المشهور المُقنّع فقال: "ووافق ابن عبد البر من المتأخرين أبو بكر بن المواق فقال في كتابه بغية النقاد أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك."

4: العراقي (806هـ) فقال: "وقد حكى أبو عبد الله بن المواق اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك في كتابه "بغية النقاد."

5: ابن حجر العسقلاني (852هـ) حيث يقول: "... ثم رأيت في بغية النقاد لابن المواق أن عبد الحق أغفل التنبيه على أن هذه الزيادة مدرجة. "

6: أما عمر بن رضا كحالة (1408هـ)، وحاجي خليفة (1067هـ)، وإسماعيل الباشا (1399هـ)، فقد نسبوه لابن المواق باسم: "بغية النقاد في أصول الحديث."

7: ونسبه مركز الملك فيصل للتراث وأهما لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم المواق المتوفى سنة (897هـ).

ومن نسب إليه العنوان الثاني:

1: ابن رشد السبتي (721هـ) حيث قال: "... وقد وقفت على كلام جيد في المحاكمة بين هذين القولين في كتاب المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال أو الإغفال وما انضاف إليه من تتمير أو إكمال، مما تولى تعليقه الحافظ الناقد أبو بد الله محمد بن الإمام أبي يحيى بن المواق رحمه الله. "

2: أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصباح المطيري فقال: مُحمّد بن أبي يحيى المراكشي أبو عبد الله بن المواق له كتاب نفيسٌ في تعقب ابن القطان الفاسي اسمه "المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تميم وإكمال"، ومات ولم يكمله فأكماله ابن رُشيد الفهري. "

3: جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (1345هـ) قال: "وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه الحافظ الناقد المحقق أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق في كتاب سماه: بكتاب المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تميم وإكمال. "

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها عند ابن المواق

أجمع علماء وجهابذة الأمة قاطبة على أنه لا يُقبل حديثٌ إلا من عدلٍ ضابط؛ لأن ذلك أمانة وتبليغ عن الله ورسوله، وقد سنّ أعلام الأمة لهذا العلم قواعد واصطلاحات وأحكاما، وأسسوا له دعائم ومقومات عليها العمدة في قواعد نقد الرجال للدّب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المطلب الأول: تحرير معنى العدالة والجرح

لغة: العدل: كل ما قام في النفوس أنه مستقيمٌ، وهو ضد الجور، قال الأزهري: "العدل الاستقامة". وهو بمعنى آخر: القصد في الأمور، ورجلٌ عدلٌ؛ أي جازٍ ومقبولُ الشهادة.

اصطلاحا: تضاربت أقوال العلماء في تعريف العدالة فحاولوا إعطاء حد لها بعد أن اتفقوا وأجمعوا على أنه لا يُقبل حديثٌ إلا من عدلٍ ضابط، ولكن الخلاف حاصلٌ في تحديد ماهية العدالة، إذ رسم صورة للعدالة من أصعب الأشياء، يقول الشيخ طاهر الجزائري: "من أصعب الأشياء الوقوف على رسم العدالة، فضلا عن حدها وقد خاض العلماء في ذلك كثيرا". إذن فما هي العدالة عند المحدثين؟

قال الإمام الباجي: "العدل: من عُرف بأداء الفرائض، وامتنال ما أمر به، واجتناب ما نُهي عنه، ممّا يثلم الدين، أو المروءة، فمن كانت هذه حالته فهو عدل."

وقال ابن حجر: "والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة."

والتعديل: وصف الراوي بصفات تزكّيه فتظهر عدالته ويُقبل خبره.

المطلب الثاني: تحرير معنى الجرح

لغة: مصدر من جَرَحَه يَجْرَحُه: إذا أحدث فيه جرحاً يسمح بسيلان الدم، ويُقال: جَرَحَ الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما يُسقط عدالته من كذب أو غيره.

وقال ابن فارس: "الجرح بالضم يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجرحُ بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها، وهو المتداول بينهم وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد."

اصطلاحاً: ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يُخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها أو ردها، والتجريح: وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها.

والجرح والتعديل: هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها.

المبحث الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن المواق

ألفاظ التجريح والتعديل درجات في سلم العدالة والضبط في نقد الرجال، وقد نشأت معالمها منذ الصدر الأول من السلف ممن استعملوا ألفاظاً متفاوتة تختلف من محدث لآخر ولا تكاد تنضبط، إلا أن من تتبع أقوال العلماء وتمرّس بألفاظهم في هذا العلم أمكنه تمييز بعضها على بعض، وأن التمييز بين مراتبها لا يدركه إلا ذوو الأفهام ممن أطالوا الفحص والمذاكرة والنظر في كتب الرجال على الدوام، والنظر بعين الإنصاف والبعد عن الاعتساف.

المطلب الأول: ألفاظ التعديل عند ابن المواق ومدلولاتها

لفظة: «الثبت الحافظ».

ومن ألفاظ التعديل التي استعملها الإمام ابن المواق في الحكم على الرواة وصفه أحدهم بقوله: «الثبت الحافظ»، وذلك في سياق تمييزه بين الرواة وتعيين الصواب في الرواية، حيث قال: معقبا على شيخه ابن القطان الفاسي: "...وذكر في الباب المذكور حديث: (من زار قبري وجبت له شفاعتي)، وقال إنه من رواية عبد الله بن عمر العُمري المضعف... وذلك وهم؛ وإنما هو أخوه: عبيد الله بن عمر الثبت الحافظ."

ويكشف هذا السياق عن أن ابن المواق لم يستعمل لفظة «الثبت الحافظ» استعمالاً عارضاً أو لمجرد المدح، وإنما أوردها في مقام التوثيق والاحتجاج بالرواية؛ إذ وصف الراوي بـ«الثبت» لما عُرف عنه من الرسوخ في الرواية والإتقان فيها، و«الحافظ» لما اتصف به من قوة الحفظ والضبط. ومن ثم فإن اجتماع الوصفين يدل على علو مرتبة الراوي في جانب الضبط والإتقان، وأن روايته مما يُعتد به عند النظر في اختلاف الروايات وتمييز المحفوظ من غيره.

وتؤكد كتب مصطلح الجرح والتعديل قوة هذه العبارة؛ فقد جعل ابن أبي حاتم وصف «الثبت الحافظ» ضمن أوصاف أعلى مراتب الرواة، مقروناً بأوصاف تدل على التمكن في الحديث والنقد، وذكر أن أصحاب هذه المرتبة يُحتج بحديثهم ويُعتمد على كلامهم في الرجال. حيث قال: "فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهد الناقد للحديث - فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال."

ويظهر من تطبيق ابن المواق لهذا اللفظ أن مدلوله عنده يتجاوز مجرد إثبات عدالة الراوي إلى الدلالة على قوة ضبطه وتمكنه من الرواية؛ ولذلك جاء وصفه للراوي بـ«الثبت الحافظ» في سياق الترجيح والتصحيح، مما يدل على أن ابن المواق كان يراعي في ألفاظ التعديل مراتبها ودلالاتها النقدية، ولا يتعامل معها على أنها ألفاظ مترادفة في القوة.

وعليه، فإن لفظة «الثبت الحافظ» عند ابن المواق تفيد توثيقاً قوياً للراوي، يجمع بين الثبات في الرواية وقوة الحفظ والضبط، وهي من الألفاظ التي تكشف عن اعتماد ابن المواق على مراتب ألفاظ النقد في بناء أحكامه الحديثية.

لفظة: «ثقة».

قال ابن المواق معقبا على عبد الحق الإشيلي "...وهذا الحديث لم يُخرجه النسائي فيما أعلم. وسليمان بن سليم أبو سلمة، شامي، ثقة من ثقات الحمصيين.

يتضح من هذا النص أن ابن المواق استعمل لفظة «ثقة» في الحكم على سليمان بن عليم، فجاءت اللفظة صريحة في تعديل الراوي، وإثبات الاعتماد عليه من جهة عدالته وضبطه. ولم يكتف ابن المواق بقوله «ثقة»، بل أتبعها بقوله: «من ثقات الحمصيين»، مما يفيد تأكيد مكانته بين رواة بلده.

كما أن ورود هذا التوثيق في سياق التعقيب على حكم يتعلق بالحديث يدل على أن معرفة حال الراوي عند ابن المواق مرتبطة بالنظر في صحة الرواية، وليس المقصود مجرد وصف الراوي بالفضل أو الصلاح.

وعليه، تكشف لفظة «ثقة» في هذا الموضع عن اعتماد ابن المواق على ألفاظ النقد في تقويم الرواة وترجيح جانب القبول في رواياتهم، وهي من ألفاظ التعديل الصريحة القوية عنده.

لفظة: «لا بأس به».

استعمل ابن المواق هذه اللفظة معقبا على عبد الحق الإشيلي: "...وأنا أراه محمد بن عبد الله بن أبي سارة المكي أيضاً؛ روى عنه ابن المبارك، وزيد بن الحباب، ومحمد بن عبيد الله الطنافسي، وغيرهم. فإن كان إياه فلا بأس به، إن شاء الله.

وتدل عبارة «لا بأس به» هنا على التعديل والقبول، غير أن ابن المواق لم يطلقها إطلاقاً جازماً، بل قيدها بقوله: «فإن كان إياه»، لعدم القطع بتعيين الراوي. وهذا القيد يكشف عن دقته النقدية واحترازه في الحكم على الرواة؛ فهو يقرر قبول الراوي بناءً على تحقق هويته، ولا يتجاوز ما يسمح به الدليل.

وعليه، تفيد لفظة «لا بأس به» عند ابن المواق صلاحية الراوي للاعتبار والقبول في الجملة، مع بقاء الحكم مرتبطاً بثبوت تعيينه، وهو ما يعكس احتياظه في إطلاق أحكام التعديل.

لفظة: «معروف ثقة».

استخدم ابن المواق هذه اللفظة معقبا على ابن القطان الفاسي: "...وقع له في هذا غفلا: أحدهما قوله في عبد الرحمن بن ميسرة هذا: لا تُعرف حاله. وليس كذلك، فإنه معروف ثقة، وهو عبد الرحمن بن ميسرة — أبو ميسرة الحضرمي."

ويظهر من هذا السياق أن ابن المواق لم يكتفِ بإثبات معرفة الراوي، بل جمع بين المعرفة والتوثيق؛ فقوله «معروف» يردّ به على دعوى جهالة حال الراوي، وقوله «ثقة» يتضمن الحكم بتعديله وقبول روايته. ويكشف ذلك عن عنايته بتحرير أحوال الرواة وتصحيح الحكم عليهم، وعدم التسليم بوصف الراوي بالجهالة متى قام لديه ما يثبت معرفته وثقته.

وعليه، فإن عبارة «معروف ثقة» عند ابن المواق تفيد نفي الجهالة عن الراوي مع إثبات ثقته، فهي من ألفاظ التعديل الصريحة الدالة على صلاحية الراوي للاعتماد على روايته.

لفظة: «أحد الثقات».

عقب ابن المواق بهذه اللفظة على ابن القطان الفاسي قائلا: "...قوله: (أحمد بن يزيد)، فإنه وهم، وصوابه: (محمد بن يزيد)؛ وهو أبو سعيد الكلاعي، وهو أحد الثقات."

استعمل ابن المواق عبارة «أحد الثقات» في توثيق محمد بن يزيد أبي سعيد الكلاعي، فدلّ بما على دخوله في جملة الرواة الموصوفين بالثقة، بما تقتضيه من العدالة والضبط والاعتماد على روايته. كما أن قوله «أحد» يفيد إدراجه ضمن جماعة الثقات، دون أن يتضمن في ذاته بيان مرتبة مخصوصة من مراتب التوثيق.

ويلاحظ أن هذا التوثيق جاء بعد تصحيح اسم الراوي وتعيينه، مما يعكس عناية ابن المواق بتحرير شخصية الراوي قبل إصدار الحكم عليه، وربط الحكم النقدي بالثبوت من هوية الراوي.

وعليه، فإن عبارة «أحد الثقات» من ألفاظ التعديل الصريحة عند ابن المواق، وتفيد الحكم بثقة الراوي وقبول روايته من حيث الأصل.

لفظة: «أحد الثقات الجلة».

ذكر ابن المواق هذه اللفظة معقبا على عبد الحق الإشيلي فقال عن إسماعيل بن أمية القرشي الأموي: "...يروي عن سعيد بن المسيب ونافع والزهري وغيرهم، وهو أحد الثقات الجلة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، فاعلم ذلك."

وتجمع هذه العبارة بين التوثيق وبيان علو منزلة الراوي؛ فقوله «أحد الثقات» يدل على ثبوت ثقته واعتماد روايته، أما وصفه بـ«الجلة» فيزيد في بيان مكانته، ويفيد أنه من الثقات المعروفين بالفضل والمنزلة في الرواية.

وعليه، فإن عبارة «أحد الثقات الجلة» عند ابن المواق من عبارات التعديل القوية، إذ لا تقتصر على إثبات الثقة، بل تشير كذلك إلى رفعة رتبة الراوي ومكانته بين أهل الحديث.

لفظة: «أحد الجلة الثقات الحفاظ».

قال ابن المواق تعقيباً على شيخه ابن القطان الفاسي: "...فوهم في قوله: (أبو أسامة)، وإنما هو: أبو أمية محمد بن إبراهيم، وهو الطرطوسي، أحد الجلة الثقات الحفاظ."

وتجمع هذه العبارة بين التوثيق وبيان علو منزلة الراوي؛ فقولُه «أحد الثقات» يدل على ثبوت ثقته واعتماد روايته، أما وصفه بـ«الجلّة» فيزيد في بيان مكانته، ويفيد أنه من الثقات المعروفين بالفضل والمنزلة في الرواية.

وعليه، فإن عبارة «أحد الثقات الجلة» عند ابن المواق من عبارات التعديل القوية، إذ لا تقتصر على إثبات الثقة، بل تشير كذلك إلى رفعة رتبة الراوي ومكانته بين أهل الحديث.

لفظة: «أحد الثقات المشاهير».

جاءت هذه اللفظة على لسان ابن المواق معقبا على شيخه ابن القطان الفاسي قائلاً: "...وقوله: (يزيد) وهم جر وهم آخر؛ وهو قوله: (لا يُعرف)، إنما هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن الوليد ابن برد الأنطاكي؛ أحد الثقات المشاهير."

وتتضمن العبارة وصفين متكاملين في تقويم الراوي؛ فقول ابن المواق «أحد الثقات» يفيد إثبات الوثاقة له، بما تقتضيه من قبول روايته والاعتماد عليها، أما وصفه بـ«المشاهير»^{*} فيشير إلى اشتغاره بين أهل الحديث ومعروفيته في مجال الرواية. ومن ثم لم يقتصر ابن المواق على الحكم بوثاقته، بل أضاف وصفاً يكشف عن حضور الراوي وشهرته في طبقة المحدثين.

ويلاحظ أن ابن المواق أورد هذه العبارة في معرض تصحيح تعيين الراوي ودفع الوهم الواقع فيه، مما يدل على أن التوثيق عنده مرتبط بتحرير شخصية الراوي وضبط اسمه، قبل بناء الحكم النقدي عليه. وهذا يعكس جانباً من منهجه في التعامل مع أحوال الرواة، حيث يجمع بين تحقيق الهوية والحكم على الراوي.

وعليه، فإن عبارة «أحد الثقات المشاهير» تمثل عند ابن المواق صيغة تعديل قوية، تجمع بين إثبات الوثاقة والشهرة في الرواية، وتدل على أن الراوي ممن عُرف بالثقة واشتهر بين أهل الحديث.

لفظة: «ثقات كلهم».

قال ابن المواق: "...وهذا أصح إسناداً من الواقدي، لأن رواته ثقات كلهم."

يفيد هذا التعبير أن ابن المواق حكم بالثقة على جميع رجال الإسناد، فجاءت لفظة «ثقات» بصيغة الجمع للدلالة على تعدد الموصوفين بها، وأكدها بقوله «كلهم» لرفع احتمال استثناء أحد من رجال السند. ولم يقتصر أثر هذا الحكم على توثيق الرواة، بل وظّفه ابن المواق في المفاضلة بين الأسانيد؛ إذ جعل ثقة جميع الرواة سبباً في ترجيح هذا الإسناد والحكم عليه بأنه أصح من الإسناد الآخر.

وعليه، فإن عبارة «ثقات كلهم» تدل عند ابن المواق على توثيق جماعي صريح لرجال الإسناد، واتخاذ ثقتهم قرينة في ترجيح الإسناد وتقويته.

لفظة: «إمام حافظ».

استخدم ابن المواق هذه اللفظة تعديلاً للإمام الشعبي رحمه الله حيث قال: "...وإنكار عكرمة على الشعبي، وحلفه غير قادح؛ فالشعبي إمام حافظ."

وتتألف العبارة من وصفين متلازمين؛ فلفظ «إمام» يفيد التقدم في العلم والتمكن فيه، ويدل على أن الموصوف بلغ منزلة يُرجع إليه فيها، بينما يفيد وصفه بـ*«حافظ»* قوة الحفظ والإتقان ومعرفة الرواية. فابن المواق بذلك لا يصف الشعبي بمجرد كونه راوياً مقبول الرواية، وإنما يجمع بين المنزلة العلمية وقوة الحفظ.

ويكتسب هذا التركيب دلالاته النقدية من الجمع بين الوصفين؛ إذ إن الإمامة تتصل بمكانة الراوي في العلم، والحفظ يتصل بأهليته في نقل الحديث وضبطه. ومن ثم فإن وصف ابن المواق للشعبي بـ«إمام حافظ» يكشف عن تقدير واضح لمكانته الحديثية، ويشير إلى اعتماده عليه بوصفه من أهل المعرفة والإتقان.

وعليه، فإن عبارة «إمام حافظ» تمثل عند ابن المواق صيغة قوية في بيان منزلة الراوي، جمعت بين علو المكانة العلمية وقوة الحفظ والإتقان، وهي بذلك تكشف عن أن عبارات ابن المواق لا تقتصر على ألفاظ التعديل الصريحة، بل قد يستعمل أوصافاً مركبة تؤدي دلالة نقدية أوسع.

لفظة: «إمام جليل».

قالها ابن المواق عن الإمام مالك رحمه الله: "...وفيهام إمام جليل؛ وهو مالك بن أنس."

ويحمل هذا الوصف دلالة واضحة على علو منزلة مالك ومكانته بين أئمة العلم والحديث؛ فلفظ «إمام» يدل على التقدم والمرجعية، بينما يفيد وصفه بـ*«جليل»* عظم القدر ورفعة الشأن. ويزداد هذا الوصف قوة بالنظر إلى مكانة الإمام مالك، الذي كان من كبار أئمة الحديث والفقه، وصاحب الموطأ، ومن أبرز أعلام مدرسة المدينة.

كما أن اختيار ابن المواق لهذين الوصفين معاً يدل على أنه أراد إبراز منزلته العلمية والحديثية، لا مجرد الحكم بقبول روايته؛ فالتعبير يكشف عن تقدير ابن المواق لإمامته ورسوخ قدمه في العلم.

وعليه، فإن عبارة «إمام جليل» تكشف عن تعديل مقرون ببيان رفعة المكانة العلمية والحديثية، وتبرز دقة ابن المواق في اختيار الألفاظ التي تناسب مراتب الرواة ومكانتهم.

لفظة: «أحفظ وأثبت».

قال ابن المواق: "...لا ريب في أن سفيان الثوري أحفظ وأثبت من أبي الأحوص."

ويحمل هذا التعبير دلالة نقدية دقيقة؛ فلفظ «أحفظ» يدل على قوة الحفظ وكثرة استحضار المرويات وضبطها، أما لفظ «أثبت» فيتصل بمزيد الثبوت والإتقان في الرواية، والاطمئنان إلى ما يرويه الراوي. وقد جمع ابن المواق بين الوصفين ليبين أن سفيان الثوري أرجح من أبي الأحوص في جانب الحفظ والضبط والإتقان.

وتبرز أهمية هذا التعبير في كونه جاء بصيغة المفاضلة: «أحفظ وأثبت من»، فلم يكن ابن المواق بصدد مجرد الحكم على سفيان الثوري بالتعديل، وإنما أراد بيان تفوقه النسبي على راءٍ آخر عند المقارنة بين الروايات. وهذا النوع من الأحكام له أثر مباشر في الترجيح الحديثي؛ إذ تكون رواية الأشد حفظاً والأثبت روايةً أحق بالاعتبار عند وقوع الاختلاف.

وعليه، تكشف عبارة «أحفظ وأثبت» عن دقة ابن المواق في مراعاة مراتب الرواة من جهة الضبط والإتقان، كما تكشف عن استعماله للمفاضلة بين النقلة باعتبار تفاوهم في الحفظ والثبوت، وهو ما ينسجم مع منهجه النقدي القائم على الترجيح بين الروايات بحسب قوة روايتها وضبطهم.

لفظة: «أحفظ وأثبت وأعلم.»

قال ابن المواق: "...والمبارك بن سعيد، وإن كان ثقة، فإن أخاه أحفظ منه وأثبت وأعلم بالحديث."

ويحمل هذا التعبير دلالة نقدية مركبة، إذ جمع ابن المواق بين ثلاثة أوصاف تتعلق بمقومات التفوق في الرواية. فلفظ «أحفظ» يدل على قوة الحفظ وضبط المرويات، و«أثبت»* يدل على مزيد الثبوت والإتقان في النقل، أما قوله «أعلم بالحديث» فيشير إلى سعة المعرفة بالرواية وأحوالها، وما يتصل بها من طرق ومرويات وتمييز وجوه الاختلاف.

واللافت أن ابن المواق لم يقتصر على وصف الراوي بلفظ واحد، وإنما جمع بين قوة الحفظ، والثبوت والإتقان، والعلم بالحديث، مما يدل على أن المفاضلة عنده لا تقوم على مجرد الحكم بالثقة، بل قد تتجه إلى بيان أي الرواة أرجح وأقوى في الجوانب المؤثرة في نقد الرواية.

كما أن صيغة «أحفظ منه وأثبت وأعلم بالحديث» صريحة في المفاضلة، فهي لا تعني مجرد إثبات هذه الصفات للراوي، وإنما تفيد أنه أقوى من غيره في الحفظ والثبوت والمعرفة الحديثية. ولذلك تكتسب العبارة أهمية في الترجيح بين الروايات؛ لأن الراوي الذي اجتمعت فيه هذه الخصائص يكون قوله أرجح عند وقوع الاختلاف.

وعليه، تكشف هذه العبارة عن عناية ابن المواق بتفاوت مراتب الرواة وعدم معاملتهم على درجة واحدة، كما تبرز نظرتهم إلى الحفظ والإتقان والعلم بالحديث بوصفها عناصر مؤثرة في الحكم النقدي والترجيح بين الروايات.

المطلب الثاني: ألفاظ الترجيح عند ابن المواق

إذا كان ابن المواق قد اعتنى في كتابه «بغية النقاد» ببيان مراتب الرواة من خلال ألفاظ التعديل، فإنه لم يغفل الجانب الآخر من النقد، وهو بيان أحوال الرواة الذين لا تقبل روايتهم أو تضعف بحسب درجة ما قام بهم من أسباب الجرح. وتكشف عباراته النقدية عن تنوع في ألفاظ الترجيح، بحسب طبيعة المأخذ على الراوي، وقوة هذا المأخذ، وأثره في قبول روايته.

ولا تأتي ألفاظ الترجيح عند ابن المواق على درجة واحدة؛ فمنها ما يدل على جهالة الراوي وعدم معرفة حاله، ومنها ما يشير إلى ضعف الضبط أو الوهم وكثرة الغلط، ومنها ما يكون أشد دلالة، فيتعلق بترك الرواية أو عدم الاحتجاج بها. كما قد يستعمل ألفاظاً مقيدة بالسياق، فيكون الحكم النقدي مرتبطاً بواقعة معينة أو برواية مخصوصة، لا بحكم مطلق على جميع مرويات الراوي.

ومن هنا، فإن دراسة ألفاظ التجريح عند ابن المواق تقتضي تجاوز الوقوف عند ظاهر اللفظ إلى تحليل مدلوله النقدي من خلال السياق الذي ورد فيه، وبيان ما إذا كان الجرح مطلقاً أو مقيداً، وما درجته، وما الأثر الذي رتبته ابن المواق عليه في الحكم على الرواية. وبذلك تكشف هذه الألفاظ عن جانب مهم من منهجه النقدي في تمييز مراتب الرواة، وترجيح الروايات، والكشف عن أسباب ضعفها.

لفظة: «غير معروف».

استخدم ابن المواق هذه العبارة في بيان حال أحد الرواة فقال: "...وأما عبد ربه، فغير معروف."

وتفيد عبارة «غير معروف» أن الراوي لم تثبت عند ابن المواق معرفة حاله من جهة الرواية، فلا تتوافر فيه من القرائن ما يرفع عنه وصف الجهالة ويثبت مترلته بين الرواة. فالعبارة هنا ليست مجرد إخبار بعدم الشهرة، وإنما جاءت في سياق نقدي يتعلق بأهلية الراوي للاعتماد على روايته.

ويكشف استعمال ابن المواق لهذا اللفظ عن عنايته بالتمييز بين الرواة بحسب مقدار ما عُرف من أحوالهم؛ إذ إن عدم معرفة الراوي أو عدم ثبوت حاله يمنع من إلحاقه بطبقة الرواة المعروفين بالثقة والضبط. ولذلك فإن لفظ «غير معروف» يمثل حكماً نقدياً ذا دلالة على الجهالة أو عدم ثبوت حال الراوي، وإن كانت درجته تحتاج إلى مراعاة السياق الذي وردت فيه العبارة.

كما أن ورود هذا الحكم بعد التعريف بالراوي يدل على أن ابن المواق لا يكتفي بذكر الاسم أو النسبة، بل يتحقق من ثبوت شخصية الراوي ومعرفة حاله الحديثية قبل إصدار الحكم عليه. وهذا ينسجم مع منهجه في نقد الأسانيد، حيث تمثل معرفة الرواة وأحوالهم خطوة أساسية في تقويم الرواية.

وعليه، فإن عبارة «غير معروف» عند ابن المواق تدل على عدم ثبوت معرفة حال الراوي، وتكشف عن احتياطه في إطلاق أحكام التعديل، إذ لا يجعل مجرد وجود الراوي في الإسناد كافياً للحكم بقبوله، بل يربط ذلك بثبوت معرفته ومكانته في الرواية.

لفظة: «مجهول».

قال ابن المواق: "...وعصمة بن عبد الله مجهول، ولا أعلم أحدا ذكره."

وتدل لفظة «مجهول» هنا على عدم ثبوت معرفة الراوي عند ابن المواق من جهة حاله في الرواية، ويؤكد ذلك قوله: «ولا أعلم أحداً ذكره»؛ فهذه الزيادة تبين أن الحكم لم يُبنَ على مجرد قلة الشهرة، وإنما على عدم الوقوف على من تكلم في هذا الراوي أو عرفه بما يرفع جهالته.

ويكشف جمع ابن المواق بين وصف الراوي بـ «مجهول» ونفي علمه بمن ذكره عن منهج نقدي يقوم على التحقق من حال الراوي قبل الحكم على روايته؛ إذ لا يكفي عنده مجرد وجود الاسم في الإسناد، بل لا بد من ثبوت المعرفة بالراوي وأحواله الحديثية.

وتختلف هذه العبارة عن «غير معروف» من جهة السياق؛ فـ«مجهول» أصرح في الدلالة على جهالة الراوي، ولا سيما مع تأكيدها بقوله: «ولا أعلم أحداً ذكره». ولذلك فإنها تمثل عند ابن المواق حكماً جارحاً من جهة عدم ثبوت العدالة والضبط، مما يؤثر في قبول رواية هذا الراوي والاحتجاج بها.

وعليه، فإن استعمال ابن المواق للفظ «مجهول» يكشف عن احتياظه في أحكام الرواة، وربطه بقبول الرواية بثبوت معرفة الناقل وحاله، لا بمجرد وروده في بعض الأسانيد.

لفظة: «مجهول بالنقل».

جاءت هذه العبارة على لسان ابن المواق مجرحاً لأحد الرواة فقال: "...ومحمد بن داود بن سفيان هذا مجهول بالنقل، ولا أعلم من روى عنه غير أبي داود."

تتألف هذه العبارة من وصف «مجهول» المقيد بقوله «بالنقل»، وهو قيد له دلالة في الحكم النقدي؛ إذ يشير إلى أن الجهالة متعلقة بجانب الرواية والنقل عنه، لا بمجرد عدم معرفة اسمه. ويؤكد ابن المواق هذا المعنى بقوله: «ولا أعلم من روى عنه غير أبي داود»، فقلة من روى عنه هي القرينة التي بني عليها حكمه.

وتكشف العبارة عن اعتماد ابن المواق على معرفة حركة الرواية عن الراوي في تقويم حاله، فكلما ضاقت دائرة من روى عنه، ولم تثبت له رواية واسعة أو معرفة بين أهل الحديث، كان ذلك مؤثراً في الحكم على حاله. ومن هنا يظهر أن ابن المواق لا يطلق وصف الجهالة اعتباطاً، وإنما يربطه بقرائن تتصل بالرواية وأهلها.

كما أن قوله «مجهول بالنقل» يختلف في دلالة عن مجرد قوله «مجهول»؛ لأن إضافة الجهالة إلى النقل تحدد الجهة التي وقع فيها الحكم، وهي عدم ثبوت شهرة الراوي في مجال الرواية وقلة من أخذ عنه. ولذلك جاءت العبارة متناسبة مع تعليقه لها بعبارة «ولا أعلم من روى عنه غير أبي داود».

وبذلك، فإن لفظة «مجهول بالنقل» تكشف عن دقة ابن المواق في تقييد أحكام التجريح، وربطها بالقرائن المتعلقة بالراوي، كما تدل على أن قلة الرواية عنه وعدم تعدد من روى عنه كانا من الأمور التي يعتد بها في بيان ضعف معرفة حاله الحديثية، وما يترتب على ذلك من أثر في قبول روايته والاحتجاج بها.

لفظة: «مذكور بالوضع».

قال ابن المواق: "...فلم يعرف أن الحديث من روايته، وهو أبو بكر بن أبي سيرة، فإنه مذكور بالوضع."

وتحمل عبارة «مذكور بالوضع» دلالة نقدية شديدة؛ فلفظ «الوضع» من أقوى ألفاظ التجريح، إذ يفيد نسبة الراوي إلى اختلاق الحديث ونسبته إلى النبي ﷺ من غير أصل. ولم يكتف ابن المواق بوصف الراوي بالضعف أو سوء الحفظ، وإنما نقل عنه حكماً يتعلق بأخطر أسباب سقوط الرواية، وهو اتهامه بالوضع.

كما أن صيغة «مذكور بالوضع» تفيد أن ابن المواق يستند في حكمه إلى ما نُقل في شأن الراوي عند أهل النقد، ولذلك لم يقل مباشرة: «واضع»، وإنما عبّر بقوله «مذكور بالوضع»، وهي صيغة تدل على أن هذا الحكم قد ورد في كلام النقاد في حقه. وهذا يعكس احتياط ابن المواق في نسبة مثل هذا الجرح الخطير إلى الراوي.

وتتضح أهمية هذا الحكم في أثره على قبول الرواية والاحتجاج بها؛ فالراوي الذي يُذكر بالوضع لا يكون حديثه محل قبول، لأن الجرح هنا يمس أصل الأمانة في نقل الحديث، وليس مجرد خلل في الضبط أو قلة الحفظ.

ومن ثم، فإن عبارة «مذكور بالوضع» تمثل من العبارات الشديدة في التجريح عند ابن المواق، وتكشف عن عنايته بنقل أحكام النقاد في الرواة، مع المحافظة على دقة العبارة في نسبة الجرح، كما تبرز أن مراتب التجريح عنده تتفاوت بحسب طبيعة العلة وأثرها في الرواية.

لفظة: «ضعيف الحديث».

قال ابن المواق: "...علي بن أبي سارة الشيباني، بصري، حدث عن مكحول، وثابت البناني وأبي عبد الله الشقري. وروى عنه موسى بن إسماعيل، وعمر بن علي المقدمي، وعبد الله بن عبد الوهاب الجحفي؛ وهو ضعيف الحديث."

وهذا الحكم من ألفاظ التجريح التي تتجه مباشرة إلى القيمة الحديثية لمرويات الراوي؛ فابن المواق لم يحكم عليه بالجهالة، إذ عرفه وذكر جماعة ممن روى عنهم ورووا عنه، وإنما أثبت له الضعف بعد تحقق معرفة شخصه واتصاله بأهل الرواية. ومن ثم فالقدح هنا ليس في أصل معرفة الراوي، وإنما في درجة ضبطه وأهليته للاعتماد على حديثه.

وتبرز دلالة اللفظ كذلك في إضافة الضعف إلى «الحديث»، فالمقصود ببيان أن مروياته لا تبلغ درجة القوة التي يعتمد عليها المحدثون في الاحتجاج. وهذا النوع من التعبير يختلف عن الجرح الذي يكون متعلقاً بالراوي من جهة العدالة، لأن السياق هنا يركز على جانب الرواية والنقل.

وفيد هذا الاستعمال أن ابن المواق كان يميز بين معرفة الراوي وبين تقويم مروياته؛ فقد يكون الراوي معروف الاسم، معلوم الشيوخ والتلاميذ، ومع ذلك يحكم عليه بضعف الحديث. وهذا يدل على أن ثبوت وجود الراوي في شبكة الرواية لا يستلزم صحة حديثه، بل لا بد من النظر في مرتبته من حيث الضبط والإتقان.

وتأسيساً على ذلك، فإن عبارة «ضعيف الحديث» عند ابن المواق تمثل حكماً تجريئياً يقدم تقويمياً مباشراً لمستوى الراوي في مجال الرواية، ويكشف عن اعتماد ابن المواق على تمييز مراتب الرواة بحسب قوة حديثهم وضعفه، وهو ما ينعكس على درجة قبول مروياتهم والاحتجاج بها.

لفظة: «سوء الحفظ».

استخدم ابن المواق هذه العبارة فقال: "...وإن كان من رواية من هو مذكور بسوء الحفظ؛ وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى."

فجاء هذا اللفظ للدلالة على اختلال ضبط الراوي وعدم بلوغه درجة الإتقان في الرواية.

ويظهر من سياق استعماله أن ابن المواق لا يطلق هذا الوصف لمجرد الطعن في الراوي، وإنما يوظفه في تقويم الرواية وتمييز درجتها؛ فالراوي سيئ الحفظ لا تكون روايته في مرتبة رواية الحافظ المتقن، ولذلك تستدعي روايته مزيداً من النظر والمقارنة، ولا سيما عند وجود اختلاف في طرق الحديث أو مخالفة لروايات الثقات.

كما يكشف هذا الاستعمال عن اعتماد ابن المواق على أقوال أئمة النقد في معرفة حال الرواة، إذ لم يصف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بهذا الوصف من عنده، بل أحال إلى كونه «مذكوراً بسوء الحفظ»، مما يدل على استحضاره للحكم النقدي السابق عند بناء حكمه على الرواية.

وبناءً على ذلك، يتبين أن لفظ «سوء الحفظ» عند ابن المواق من ألفاظ الجرح المتعلقة بجهة الضبط، وأن أثره في الحكم على الحديث يتوقف على القرائن النقدية المحيطة بالرواية، من موافقة الثقات ومخالفتهم وتعدد الطرق.

عبارة: «مختلف فيه».

أطلق ابن المواق هذه العبارة على النعمان بن راشد فقال: "...تضعيفهما النعمان بن راشد مطلقاً من غير ذكر خلاف فيه، وليس كذلك، بل هو مختلف فيه، فضعه قوم ووثقه آخرون". وهي من العبارات التي وظفها في الحكم النقدي المبني على حال الراوي.

وتفيد عبارة «مختلف فيه» أن الراوي لم يكن محل اتفاق بين أئمة الجرح والتعديل، بل تباينت أقوال النقاد في الحكم عليه، فلم يستقر فيه حكم واحد من توثيق أو تضعيف. ولذلك فإن ابن المواق لا يتعامل مع هذا الراوي على أساس حكم قطعي، وإنما يستحضر مجموع أقوال النقاد والقرائن المتعلقة بروايته عند الترجيح.

ويكشف استعمال ابن المواق لهذه العبارة عن دقته في نقل مراتب الرواة؛ فهو لا ينسب إلى الراوي ضعفاً مطلقاً، ولا يرفعه إلى مرتبة الثقات، بل يعبر عن حالة الاختلاف النقدي بلفظ موجز، ثم يترك أثر هذا الاختلاف في تقويم الرواية بحسب السياق الحديثي.

وبهذا يظهر أن عبارة «مختلف فيه» عند ابن المواق ليست لفظ جرح أو تعديل مستقلاً، وإنما هي عبارة وصفية تكشف عن تباين أقوال النقاد في الراوي، وتستدعي عنده مزيداً من النظر والموازنة بين أقوالهم وقرائن الرواية قبل إصدار الحكم عليها.

لفظة: «متروك».

ورد هذا اللفظ عند ابن المواق في سياق حديثه عن كوثر بن حكيم. حيث قال: "...لا سيما مع كون الحديث ضعيف الإسناد من رواية متروك؛ وهو كوثر بن حكيم."

ويلاحظ أن ابن المواق لم يورد لفظ «متروك» مجرداً، وإنما جاء وصفاً لراو بعينه، مقروناً ببيان أثره في الإسناد؛ فجمع بين ضعف الإسناد وبين كون أحد رواته ممن ترك حديثه. وهذا السياق يكشف عن أن الحكم على الراوي عنده مرتبط بالحكم على الرواية، وأن شدة ضعف الراوي تُعد قرينة مؤثرة في تقدير درجة الحديث.

كما أن تعيينه للراوي بقوله: «وهو كوثر بن حكيم» يرفع الإبهام عن المراد باللفظ، ويبين أن ابن المواق يستعمل مصطلحات النقد استعمالاً تطبيقياً، مستحضراً حال الراوي عند نقد الحديث وتمييز درجته.

ومن ثم يظهر أن «متروك» عند ابن المواق من عبارات الجرح الدالة على شدة الضعف، ويظهر أثرها في نقد الحديث من خلال بيان عدم صلاحية رواية هذا الراوي للاعتماد عليها في تقوية الإسناد.

عبارة: «لا أعلم من وثقه»

عقب ابن المواق على شيخه ابن القطان الفاسي فقال: "...الدرك الثالث: توثيقه لصالح بن أبي حسان مطلقاً؛ كأنه مجمع على ثقته، بل لا أعلم من وثقه."

استعمل ابن المواق هذه العبارة في قوله: «لا أعلم من وثقه»، وهي من العبارات التي تكشف عن موقفه النقدي من الراوي، إذ تفيد عدم وقوفه على قولٍ معتبر لأحد أئمة الجرح والتعديل في توثيق ذلك الراوي.

ويظهر من هذه العبارة أن ابن المواق يتوقف في الحكم بتوثيق الراوي لعدم ثبوت ما يدل على تعديله عنده، فلا ينسب إليه مرتبة التوثيق من غير مستند. وهذا يعكس احتياطه في التعامل مع أحوال الرواة، وربطه بالحكم النقدي بما ثبت من أقوال الأئمة، لا بمجرد الاحتمال أو الشهرة.

كما أن صيغة «لا أعلم» لها دلالة منهجية مهمة؛ فهي لا تعني الجزم بعدم وجود من وثق الراوي مطلقاً، وإنما تفيد نفي العلم بالموثق بحسب ما وقف عليه ابن المواق. ولذلك فهي أدق من العبارة القطعية التي تنص على عدم وجود توثيق.

وبذلك تكشف عبارة «لا أعلم من وثقه» عن احتياط ابن المواق في إطلاق أحكام التعديل، واعتماده على ما ثبت لديه من أقوال النقاد، مع التمييز بين عدم العلم بالتوثيق وبين الجزم بعدمه.

عبارة: «متفق على ضعفه ونكارة حديثه»

جاءت هذه العبارة عند ابن المواق في معرض حديثه عن صالح بن حسان، فقال: «...وأما صالح بن حسان فمتفق على ضعفه ونكارة حديثه».

ويلاحظ في هذا النص أن ابن المواق جمع بين الحكم على الراوي والحكم على نتاجه الروائي؛ فعبارة «متفق على ضعفه» تتعلق بحال صالح بن حسان عند أهل النقد، بينما قوله «ونكارة حديثه» يتعلق بما يروى عنه. وهذا الجمع يدل على أن ابن المواق لم يبنِ حكمه على مجرد ضعف الراوي، بل عضده بما ظهر له من خصائص مروياته.

كما أن استعمال لفظ «متفق» يفيد تأكيد الحكم وترسيخه، إذ يشير إلى اجتماع النقاد على تضعيفه، في حين أن وصف حديثه بالنكارة يضيف قرينة تطبيقية تؤكد عدم سلامة روايته.

ويبرز في هذا المثال أن ابن المواق كان يراعي التلازم بين نقد الرجال ونقد الروايات؛ فحال الراوي عنده مدخل مهم في تقويم حديثه، لكن النظر في الحديث نفسه يظل حاضراً في بناء الحكم النقدي.

وعليه، فإن هذه العبارة تمثل صيغة نقدية مركبة عند ابن المواق، اجتمع فيها توهين الراوي والحكم على مروياته بالنكارة، بما يكشف عن شدة موقفه النقدي من صالح بن حسان وروايته.

عبارة: «متروك الحديث».

استعمل ابن المواق هذه العبارة تجريحاً لإسماعيل بن أبي أمية، وهو أبو الصلت الذراع فقال: "...ويقال فيه أيضاً: ابن أمية، وهو متروك الحديث."

وتعد عبارة «متروك الحديث» من العبارات الدالة على شدة الجرح؛ لأنها لا تقتصر على بيان ضعف الراوي، وإنما تنص على أن حديثه قد بلغ من الضعف درجة جعلت النقاد يتركون روايته ولا يعتمدون عليها في الاحتجاج.

ويظهر من سياق العبارة أن ابن المواق ينقل حكماً نقدياً متعلقاً بالراوي نفسه، ثم يبين أثر هذا الحكم في روايته، فالوصف بـ«متروك الحديث» يقتضي الحذر من مروياته وعدم جعلها أساساً في إثبات الحديث، ولا سيما إذا لم توجد روايات أخرى معتبرة تؤيدها.

كما يكشف هذا الاستعمال عن تدرج ابن المواق في ألفاظ الجرح؛ فهو لا يكتفي بلفظ عام كـ«ضعيف»، بل يستعمل عبارة أشد دلالة حين يكون حال الراوي يقتضي ذلك.

ويظهر من هذا المثال أن «متروك الحديث» عند ابن المواق صيغة جرح شديدة، يتجه أثرها مباشرة إلى رواية الراوي، بما يفيد عدم صلاحيتها للاحتجاج عند استقلاله بها.

عبارة: «والرجل في الغاية من الجهالة».

استعمل ابن المواق هذه العبارة في قوله: «والرجل في غاية من الجهالة: لا أعلم أحداً ذكره»

فقوله «في غاية من الجهالة» يتجاوز مجرد الحكم بعدم معرفة الراوي، إذ يفيد أن حاله بلغ درجة شديدة من الخفاء، بحيث لم يقف ابن المواق على من ذكره من أهل العلم. وقد أكد ذلك بقوله: «لا أعلم أحداً ذكره»، مبيناً أن مستنده في هذا الحكم هو عدم عثوره على من ترجم له أو تعرض لحاله.

ويظهر من هذا السياق أن ابن المواق يميز بين الجهالة وبين الضعف الصريح؛ فهو لا ينسب إلى الراوي كذباً أو سوء حفظ، وإنما يحكم عليه بالجهالة لعدم توفر المعرفة الكافية بحاله، وهو ما يؤثر في قبول روايته، إذ لا يتوافر فيها شرط معرفة العدالة وال ضبط.

كما تكشف العبارة عن احتياط ابن المواق في إطلاق أحكام الجرح، بدليل استعماله صيغة «لا أعلم»، فلم يجزم بعدم وجود من ذكر الراوي مطلقاً، وإنما عبر عما انتهى إليه علمه وإطلاعه.

ومن خلال هذا الاستعمال يتبين أن عبارة «والرجل في غاية من الجهالة» من العبارات الدالة على شدة جهالة الراوي عند ابن المواق، وأنها تقوم على خفاء حاله وعدم الوقوف على توثيق أو ترجمة معتبرة له، مما يجعل روايته محل توقف ونظر.

عبارة: «مشور بالضعف».

أطلق أبي عبد الله بن المواق هذه العبارة فقال معقبا على ابن القطان الفاسي: "...فوهم في هذا الحديث أوهاما كثيرة، منها لهذا الباب واحد؛ وهو قوله: (نعيم) فإنه تصحيف فيه، والصواب: (يغم)... فجر عليه أيضا هذا الوهم أنه لم يعرفه، وهو معروف مشهور بالضعف؛ ذكره أكثر المؤلفين في ذلك."

فيد عبارة ابن المواق «مشهور بالضعف» أن وصف الراوي بالضعف قد استقر في التداول النقدي عند أهل الحديث، وأصبح حاله معروفاً لمن يتعاطى علم الرجال. ويؤكد ابن المواق هذا المعنى بقوله: «ذكره أكثر المؤلفين في ذلك»، إذ يستند في تقريره إلى ما تضمنته كتب المصنفين من أحكام في حق هذا الراوي.

واللافت في هذا التعبير أن ابن المواق لم يقتصر على وصف الراوي بلفظ «ضعيف»، بل وصف ضعفه بالشهرة، مما يضيف إلى أصل الحكم دلالة على انتشاره وكثرة القائلين به. كما أن إشارته إلى «أكثر المؤلفين» تكشف عن طريقة في بناء الحكم تقوم على جمع أقوال النقاد وملاحظة اتجاهها العام.

وعلى المستوى المنهجي، يعكس هذا الاستعمال أن ابن المواق كان يفرق بين الحكم الذي ينقله عن ناقد بعينه وبين الحكم الذي يجد له حضوراً واسعاً في كتب أهل العلم؛ فكلما تعددت المصادر الناقدة للراوي أمكنه أن يعبر عن ذلك بلفظ يدل على الشهرة.

وبذلك يظهر أن عبارة «مشهور بالضعف» تؤدي عند ابن المواق وظيفة توثيقية ونقدية في آن واحد: فهي تبين حال الراوي، وتشير في الوقت نفسه إلى انتشار هذا الحكم وتعدد مصادره في التراث النقدي.

عبارة: «ليس مشهوراً بالحفظ والتثبت».

وردت هذه العبارة في كلام ابن المواق في شأن يحيى بن سلام، حيث قال: «فأما يحيى بن سلام فإنه ليس مشهوراً بالحفظ والتثبت».

ويحمل هذا التعبير دلالة نقدية تتعلق بضبط الراوي وإتقانه؛ فابن المواق لم ينف عنه الحفظ والتثبت نفياً مطلقاً، وإنما نفى عنه الاشتهار بهما، أي أنه لم يكن ممن عُرف عند المحدثين بقوة الحفظ وشدة العناية بضبط الرواية.

وتبرز أهمية هذا القيد في أن ابن المواق لم يسوِّ بين الرواة في درجة الضبط، بل راعى التفاوت بينهم في الحفظ والتثبت عند النظر في مروياتهم. ولذلك جاء التعبير بصيغة متحفظة، فلم يحكم على يحيى بن سلام بضعف شديد، وإنما أشار إلى أن جانب الضبط عنده دون مرتبة من اشتهر بالإتقان.

كما أن هذه العبارة تكشف عن دقة ابن المواق في اختيار ألفاظه؛ إذ اختار «ليس مشهوراً» بدل ألفاظ الجرح الصريح، مما يجعلها أقرب إلى نقد درجة الضبط منها إلى الجرح الشديد.

وبذلك يظهر أن هذه العبارة عند ابن المواق تفيد قصور الشهرة في الحفظ والتثبت، وتكشف عن مراعاته لمرتبة الراوي في الضبط عند تقويم روايته.

عبارة: «معروف بضعف الحديث».

استعمل ابن المواق هذه العبارة تعقيباً على عبد الحق الإشيلي فقال: "...وحمزة بن أبي حمزة الجزري النصيبي، وليس هذا مجهولاً، بل معروف بضعف الحديث."

استعمل ابن المواق هذه العبارة تعقيباً على عبد الحق الإشيلي، فقال في وصف الراوي: «وليس هذا مجهولاً، بل معروف بضعف الحديث.»

وتحمل العبارة دلالة دقيقة؛ إذ نفى ابن المواق أولاً الجهالة عن الراوي، ثم أثبت له وصفاً نقدياً آخر، وهو ضعف الحديث. فالمقصود أن الراوي معروف لدى أهل العلم، لكن شهرته لم تكن في جانب التوثيق والإتقان، وإنما عُرف بضعف ما يرويه.

ويظهر من هذا الأسلوب أن ابن المواق يفرّق بين جهالة الراوي وبين ضعفه؛ فالراوي قد يكون معروف العين والحال، ومع ذلك يكون حديثه ضعيفاً. وهذا التفريق مهم في منهجه؛ لأنه لا يجعل عدم التوثيق مساوياً للجهالة، بل ينظر في حال الراوي وما قيل في مروياته.

كما أن التعبير بـ «معروف بضعف الحديث» يربط الحكم بالراوي من خلال نتاجه الروائي، لا بمجرد وصف مجرد لحاله، مما يدل على عناية ابن المواق ببيان أثر حال الراوي في قيمة حديثه.

ويستفاد من هذا المثال أن ابن المواق يستعمل عبارة «معروف بضعف الحديث» للدلالة على راوٍ معلوم الحال، غير أن مروياته اشتهرت بالضعف، مع تأكيده على التمييز بين الجهالة وبين ضعف الرواية.

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد خلص هذا البحث إلى الكشف عن ألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها عند الإمام ابن المواق المراكشي (ت 642هـ)، من خلال الوقوف على نماذج تطبيقية من كتابه «بغية النقاد النقلة»، وبيان كيفية توظيفه لهذه الألفاظ في نقد الرواة والروايات.

وقد أظهرت الدراسة أن ابن المواق كان على دراية دقيقة بعبارات أئمة الجرح والتعديل، وأنه لم يتعامل معها على جهة النقل المجرد، وإنما كان يستحضر دلالاتها النقدية ومراتبها المختلفة بحسب سياقها وقائلها. كما تبين أن ألفاظ الجرح عنده تتفاوت في قوتها، وأن الحكم على الراوي لا ينفصل عن القرائن والمعطيات التي تحيط بروايته، مما يعكس طبيعة النظر النقدي عنده.

كما كشفت النماذج المدروسة عن عنايته بأقوال أئمة النقد المتقدمين، واعتماده عليها في بناء أحكامه، مع الاستفادة من اختلاف عباراتهم في بيان حال الرواة وتمييز المقبول من المردود. ويتضح من ذلك أن ابن المواق كان ينظر إلى ألفاظ الجرح والتعديل باعتبارها أدوات نقدية لها دلالات ومراتب، وليست ألفاظاً مترادفة يصح حملها على معنى واحد.

ومن خلال هذا الاستقراء يتبين أيضاً أن دراسة ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن المواق تسهم في إبراز جانب من المنهج النقدي الحديثي عند علماء المغرب والأندلس، وتكشف عن مدى اتصالهم بمناهج أئمة النقد المتقدمين واستثمارهم لها في دراسة الأسانيد والمتون.

وبناءً على ذلك، فإن كتاب «بغية النقاد النقلة» يعد مصدراً مهماً لدراسة شخصية ابن المواق النقدية، لما يشتمل عليه من تطبيقات حديثة متعددة تكشف عن طريقتة في الحكم والموازنة والترجيح. وتبقى جوانب أخرى من منهجه، كالتعليق، وجمع الطرق، والنظر في اختلاف الروايات، جديرة بمزيد من الدراسة والاستقراء؛ لاستكمال رسم معالم منهجه النقدي وإبراز إسهامه في خدمة علم الحديث ونقد الرواية.

لائحة المصادر والمراجع

- الإحاطة في أخبار غرناطة: محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت 776هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى: 1424هـ.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول: القاضي أبو الوليد سليمان خلف الباجي، تحقيق الدكتور عمران علي أحمد العربي، (جامعة مرقب، ليبيا، الطبعة الأولى 2005).
- أصول الحديث علومه ومصطلحه: محمد عجاج الخطيب، (دار الفكر، عام النشر: 1424هـ-2033م).
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مغطاي بن قليج الحنفي (ت 762هـ)، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى: 2001م.
- بغية النقاد النقلة فيما أحل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تمه ولا كمله، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي المعروف بابن المواق (ت 642هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى: 1425هـ-2004م.
- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، ألفية العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ)، تحقيق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الثالثة: 1442هـ-2021م.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر، تحقيق: محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2001).
- توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (مكتبة المطبوعات
- جهود المحدثين في بيان علل الحديث، أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت 703هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، والدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى: 2012م.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسيني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت: 1345هـ).
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: حمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت 1360هـ)، تعليق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى: 1424هـ-2003م.
- الصحاح: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ).
- فتح الباري بشرح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ترقيم، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة السلفية الأولى: 1380م-1390هـ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ (حاجي خليفة)، عني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، المدرس بجامعة إسطنبول - والمعلم رفعت بيلكه الكليسي طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول (1941م).
- المستملح من كتاب التكملة: الذهبي، تحقيق: بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1429هـ - 2008م
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (1308هـ)، الناشر: المكتبة العربية بدمشق، الطبعة الأولى: 1961م.
- مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، (دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م).
- المقنع في علوم الحديث: ابن الملحق سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت 804هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى: 1413هـ.
- ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجهة إلى الحرمين مكة وطيبة، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبي (761هـ)
- نزهة النظر: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر (مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة 1421هـ - 2000م).
- النكت على مقدمة ابن الصلاح: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت 794هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، (1951م).